عن النوعية والجنسية والعطفية وغير ذلك فان الكليات الصحيحة اشخاص بالنسبة
الى تلك المعقولات الثانية فمثلا الانسان يتشخص اشخاص بمجموع النوع وكذلك
الحيوان من الجنس ولذلك تسمعهم يطلقون الوحدة والتعدد على المعاني الكلية مثلا يقولون
معنى الانسان واحد ومعنى الغير متعدد فان المراد بالواحد هاهنا ليس الا الواحد بالنوع
وعلى هذا القياس واذا تحققت ما قررناه فلا بد ان تعرف ان المراد من المتشخص في التقسيم
اعم من ان يكون جزئيا حقيقيا او كليا والكلي اذا اخذ من حيث انه معين ووضع اللفظ بازائه
يكون علما للجنس واذا اخذ بغير تلك الحيثية يكون اسما للجنس ويكون حاصل التقسيم
ان الموضوع اما ان يكون التعيين فيه ملحوظا او لا الاول الكلي والثاني المتشخص والمتشخص
اما ان يكون الوضع فيه كليا او جزئيا فان كان الوضع جزئيا فهو العلم وهو ينقسم الى
قسمين لانه اما ان يكون جزئيا حقيقيا او كليا الاول علم الجنس والاول علم الشخص **ولما**
كان معنى الموصول لا يتعين الا بذكر المتعلق نبه على فرق لطيف فقال **السابع**
الموصول كعكس الحرف فان الحرف يدل على معنى في الغير ويشترط بما هو معنى فيه
اي تعلقه بذلك الغير الذي الحرف معنى فيه **والموصول مبهم في نفسه يتعين بمعنى فيه**
اي بمفهوم الصلة الذي هو معنى في الموصول والحاصل ان الحرف يتعين بشيء يكون الحرف صفة له
ومعنى فيه والموصول يتعين بشيء يكون ذلك الشيء صفة للموصول ومعنى فيه وهذا
يقتضي ان يكون الموصول مستقلا بالملاحظة ومفهوم الصلة بالتبع فيكون الموصول
هو المقصود والصلة هي المراة على العكس **ولما** كان الفعل والحرف مشتركين
في عدم الاخبار عنهما اشار الى العلة المشتركة بقوله **الثامن الفعل والحرف**
مشتركان في انهما يدلان على معنى باعتبار كونه الة للغير والة لملاحظته ومن ثم
لم لم يخبر عنهما اما الحرف فتمام معناه كذلك واما الفعل فلانه مشتمل على نسبة هي الة لملاحظة
موضوع ما لا يتحصل تلك النسبة الا بملاحظة ذلك الموضوع وفي الحقيقة الكلام فيه فلا
يحتاج الى الاعادة **ومن هذه الجهة لا يثبت له الغير ولا يمتنع الخبر عنهما لان الخبر**
عن الشيء لا يتيسر الا اذا كان الشيء مستقلا بالملاحظة كما عرفت **ولما** كان الفعل
مع ذلك لاشتراكه بالحرف ممتازا بالاخبار به نبه على العلة فقال **التاسع**

الفعل مفهوم مدرك وقد يتحقق في ذوات متعددة فيجاز نسبته الى خارج منه فيخبر به
فقد كفى لك ان في كلية مفهوم الفعل خفاء لان مفهوم الفعل يشتمل على كل اعتبر معه نسبة ما
في زمان معين الى موضوع ما فنسبة تامة من هذا المعنى المركب من الحدث وتلك النسبة كما لا يصح
ان يخبر عنه لا يصح ان يخبر به لا كما كان هذا الحدث اعتبر فيه من حيث ان يكون منسوبا
الى غيره وجب ان يكون الفعل باعتبار الحدث الماخوذ فيه مسندا دائما فصار الفعل باعتبار
جزء معناه محكوما به وقد كشفنا لك صورة الحال فارجع فالمراد هاهنا ان اراد بالمفهوم
المفهوم المطابق فالحال على ما عرفت من انه ليس بكلي وانه كما لا يصح ان يخبر عنه لا يصح ان يخبر به
وان اراد المفهوم التضمني فالكلية وعموم الكلية لا دخل لها في ان يكون الفعل مخبرا به دائما ولا
يقع مخبرا عنه فان الكلي يقع محكوما عليه وبه فالعلة ما ذكرنا من ان الحدث ماخوذ فيه من حيث
ان يكون منسوبا الى الغير فلا يلاحظ الا بهذه الاسناد الى الغير ويمكن توجيه كلام المصنف
بان يقال الجزئي لا يقع محمولا به الا بحسب ان النسبة بين الجزئي فيه ليست الا المباينة فلا
يصدق الجزئي على الجزئي ويقع موضوعا لان النسبة بين الجزئي والكلي قد تكون بالعموم والخصوص
وقد تكون بالمباينة كما تقرر في موضعه ولما كان معنى الحرف جزئيا كما سبق تحقيقه لا يقع
محكوما به بخلاف الفعل فان مفهومه التضمني كلي فيقع محكوما به فهذا يقع به الامتياز
الفعل عن الحرف في صلاحية الاخبار به بالنظر الى مفهومه التضمني واما عدم صلاحيته للاخبار عنه
بالنظر الى ذلك فلا يكون مذكورا الا بما قال فقد ذكر هذا في السيد الثامن لا فانقول
هذا الكلام كاف في بيان المفهوم المطابق للفعل ولا دخل له في مفهومه التضمني وكلام المصنف هاهنا
لا يشعر الا في المفهوم التضمني **ولما** كان الجزئية فيما عدا الضمير الغائب في غاية الظهور
وفي الضمير الغائب خفاء اذ قد يعود الى المتشخص وقد يعود الى الكلي اشار الى ذلك الخفاء
بقوله **العاشر في ضمير الغائب وكليته نظر فتامل** اي اذا كان المرجع اليه جزئيا
فلا بحث في جزئيته واما اذا كان المرجع اليه كليا ففي كليته وجزئيته نظر وتمام تحقيقه
ما يتم البعض في الحواشي التي كتبناها على شرح المطالع وحاصله ان كلمة هو موضوعة للجزئيات
المندرجة تحت مفهوم الغائب مفرد مذكر فان الواضع جعل هذا الذي لملاحظة الجزئيات المخصوصة
وتلك الجزئيات تكون حقيقية اذا كان المرجوع اليه جزئيا حقيقيا وقد يكون غير حقيقي

Copyright © King Saud University